إستراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية فى مصر

٢٠-٢١ إبريل ٢٠٠٨

عرض: سامية جبر شوشان*

التزمت الحكومة المصرية باستراتيجيات تحسين مناخ الاعمال والاستثمار فى مصر ، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات الاصلاحية الموجهة الى سياسات العمل من ناحية والهيكل المؤسسى من ناحية أخرى. وذلك لخلق مناخ استثمارى جيد ، وبيئة عمل متطورة تساعد على التنمية بشكل عام وتطوير وتحسين وتنمية المحليات بشكل خاص ، وتحقيقا لبرنامج الرئيس الانتخابى وتكليفات السيد الرئيس للحكومة والمنظمات الاهلية والقطاع الخاص لتحقيق تنمية شاملة فى كافة المجالات التى من ضمنها العمل على تطوير وتنمية المحليات.

عقد المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لاكاديمية السادات للعلوم الادارية تحت عنوان: "استراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية فى مصر " وذلك لتحقيق حوار مجتمعى بناء يساعد على الوصول إلى حل لقضايا التنمية المحلية فى مصر.

وبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية و مس جلسات مناقشة بخلاف الجلسة الختامية نتناولها فيما يلى :

- استراتيجيات الاستثمار فى المحافظات.
- الخريطة الاستثمارية فى المحليات
- استراتيجيات الاستثمار فى المشروعات الصغيرة
- إدارة الاستثمار فى المحليات
- مشاكل ومعوقات الاستثمار فى المحليات والتوجهات الاستراتيجية للاستثمار

الجلسة الأولى : استراتيجيات الاستثمار فى المحافظات

بدأها أ.د. أحمد يوسف رئيس اكاديمية السادات للعلوم الادارية بعنوان :" استراتيجيات الاستثمار فى المحافظات " استعرض فيها ضرورة التنمية الشاملة فى المجتمع المصرى وذلك لوضع خريطة استثمارية لمصر،

*د. سامية جبر شوشان– المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – معهد التخطيط القومى.

تقوم على توافر عدد من المحفزات الاستثمارية التى تشجع جميع القطاعات، سواء القطاع الخاص أو الاجهزة الحكومية أو الجهات الخارجية على المشاركة فى تحقيق هذه التنمية .

كما استعرضت الدراسة القاء الضوء على التزام الدولة بتوفير مجموعة من الاجراءات الاصلاحية الموجهة الى سياسات العمل من ناحية والى الهيكل المؤسسى من ناحية أخرى ، والتى تساعد على تنمية وتطوير المحليات بما يحقق الترابط بين الخريطة الاستثمارية وتنمية المحليات فى ضوء البرنامج الانتخابى الرئاسى،وذلك من خلال فكر متكرر يقوم على دعم بعض المفاهيم التكاملية مثل الاهتمام بتحديد الاقاليم الاقتصادية .

الدراسة الثانية فى الجلسة الاولى للدكتور أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الادارية استعرض فيها وجود علاقة تأثير وتأثر بين التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية على المستوى القومى ، حيث هناك مزيد من تعبئة الموارد المحلية ويجب دفعها الى الاستثمار فى المحليات فى منظومة قائمة على الميزات التنافسية لكل محافظة، وفى اطار تكاملى كفيل برفع عجلة التنمية الشاملة فى كل ربوع مصرنا الحبيبة وتحقيق اكبر معدل نمو اقتصادى ممكن وتوزيع ثمار التنمية لكل فرد فى المجتمع يعيش على ارض بلدنا العزيزة.

الجلسة الثانية : الخريطة الاستثمار ية فى المحليات

بدأت الجلسة بالدراسة الاولى، بعنوان: "تطبيق استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلى فى مصر " قدمها د.انور محمود النقيب، استعرضت اهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تحديد الميزات التفصيلية للمدينة، والتركيز عليها واستغلالها وتوفير بيئة محلية تنافسية لنشاط الاعمال ، وتنشيط نمو الشركات والمنشآت الاقتصادية المحلية ، والاستفادة القصوى من قدرات وإمكانيات المجتمع كأفراد ومنظمات اهلية ، والاخذ بعين الاعتبار الفقراء والمهمشين لرفع مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم.

كما استعرضت الدراسة منهجية اعداد استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلى من خلال تحديد القضايا الرئيسية للتنمية، وتقييم الأوضاع الراهنة ، وتحديد عناصر القوة الاقتصادية للمنطقة، وتحديد نقاط الضعف التى تعوق فاعلية التنمية وتحديد الفرص والمخاطر الاقتصادية . وأوضحت الدراسة مراحل إعداد الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقييم الوضع الحالى،وتقييم الاقتصاد المحلى، وتقييم نمط التنمية الاقتصادية المحلية.

كما أوضحت الدراسة أهم وسائل تنمية المدن والقرى فى مصر من خلال التسهيل والتراخيص من خلال القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وانشاء حاضنات الأعمال "المؤسسات

التنموية والاقتصادية " التى تهدف الى دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات، الذين لا تتوفر لهم الموارد الكافية والأصول لتحقيق افكارهم من خلال توفير بيئة متكاملة تقدم خدمات وآلات ، ودعم، وذلك لنجاح معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية ، وهى نشاط اقتصادى عام يقدم فى صلب اهتمام هيئة مكافحة البطالة ، دعم الاقتصاد غير الرسمى من خلال جذب الاقتصاد غير الرسمى الى دائرة الشرعية والاقتصاد المنظم من خلال :-

- إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمى
- تبسيط اجراء للتأسيس والترخيص ، انشاء وحدة الشباك الواحد.
- تشجيع النشاط على الاستمرار فى النطاق الرسمى
- انشاء قاعدة بيانات تساعد على نمو نشاطه
- ضرورة تقديم الحكومة حزمة من الحوافز القوية للقطاع غير الرسمى
- اقرار إجراءات سريعة وأكثر كفاءة لفض المنازعات

واختتمت الدراسة بطرح شروط ومحددات نجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية على مستوى الخطة، وعلى مستوى المخطط، وعلى المستوى السياسى والشعبى والمحلى ، وعلى مستوى المشروع، وعلى مستوى البنية الأساسية.

الدراسة الثانية تحت عنوان: " نحو استراتيجية للاسراع بتنمية وسط سيناء فى ظل خطة التنمية المحلية والمشروع القومى لتنمية سيناء (البرامج والآليات)، قدمها أ.د. رضا عبد الخالق أبو حطب ، بدأ بتعريف منطقة وسط سيناء بما فيها من أقاليم السهول والهضاب والجبال .

استعرضت الدراسة الملامح الأساسية لخطة التنمية المحلية للخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ من رؤية تنموية واهداف استراتيجية وقضايا وتوجهات، كان من أبرزها قضية الفراغ العمرانى بوسط سيناء، وتطوير العشوائيات والتخطيط العمرانى لتوطين منظم، واعادة شمال سيناء زراعيا، كمزرعة أولى لمحصول الزيتون، وغياب آلية التنسيق والتكامل، وضعف الكوادر الفنية والادارية المؤهلة والملائمة لاحتياجات مشروعات التنمية، وقضية المورث الثقافى القبلى، والقابلية للاندماج الاقتصادى والاجتماعى فى مجتمع جديد (تركيبة سكانية مختلطة المنشأ).

كما استعرضت الدراسة تقييم الوضع الراهن للبرامج والآليات المستخدمة فى تنمية وسط سيناء ، والتصور المقترح للإسراع بالتنمية فى منطقة الشريط الحدودى بمحافظة شمال سيناء، من خلال ثلاثة بدائل أوضحتها الدراسة وذلك لسرعة التحرك لاجراء تشخيص دقيق للوضع الراهن، من خلال خطة تستهدف تأكيد الثقة مع المجتمع المحلى وان تتولى مسئولية تنفيذها مجموعة عمل متعددة التخصصات، تمتلك الرؤية والثقافة الكافية بالمجتمع البدوى وتستشعر الاهمية القومية لهذا الواجب.

الدراسة الثالثة بعنوان :"توزيع الاستثمار فى الاقاليم المصرية لدعم التنمية المحلية فى مصر" ، قدمها أ.د.محمد موسى عثمان – استعرض فيها ضرورة إعادة الهيكل التوزيعى للسكان فى الوادى والدلتا وزيادة المساحة المأهولة بالسكان لصناعه استيعاب الزيادة المتوقعة من جهة ، ولحدوث تحسين فى الكثافة السكانية من جهة ثانية، وسرعة العمل على انشاء مراكز جذب سكانية جديدة .

كما ستعرضت الدراسة بعض ملامح الاستراتيجية المقترحة فى اعادة توزيع الاستثمار ، بما يخدم أغراض اعادة توزيع السكان على خريطة مصر، وخلق الظروف المواتية للمزيد من رعاية معدلات المواليد (الصحة + لتعليم)، ودعم التنمية المستدامة بكل جوانبها.

أما الدراسة الرابعة بعنوان:" استيراتيجية الاستثمار للنهوض بالمحليات" قدمهتا د. سامية جبر شوشان استعرضت فيها البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية من خلال المحاور الاساسية لخطة التميز ومن أهمها برنامج التشغيل والتدريب والتنمية الصناعية والريفية والسياسية المتكاملة وتطوير التعليم وتطوير العشوائيات والتوسع فى خدمات الاسكان .

وأوضحت الدراسة أهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية ورصدت ما تبنته الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وما ادرجته الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ لتحقيق أهداف الألفية الثالثة بالكامل، مع التركيز على معالجة التفاوتات الاقليمية والتباينات الحضرية /الريفية لسد الفجوات التى ما زالت قائمة من خلال تبنى تدابير أكثر فاعلية فى المراحل القادمه.

كما أوضحت الدراسة السياسة المالية الخاصة واهتمام البرنامج الانتخابى بالتنمية الاقتصادية فى المراحل الحالية والمقبلة، بالاستمرار فى تطبيق السياسات المحفزه للنمو من خلال تشجيع الاستثمار والتشغيل باستخدام الأدوات الضريبية والجمركية لتحقيق معدل نمو اقتصادى سنوى نحو ٨٪ فى المتوسط ، كما استعرضت الدراسة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادى من خلال الاهتمام بالاستثمار وتهيئة المناخ الدائم له وتبسيط اجراءاته باعتباره الراعى الرئيسى للتشغيل وخلق فرص عمل .

واستعرضت الدراسة آليات السياسة التى انتهجتها الحكومة فى مكافحة الفقر وتوفير السلع الاساسية للمواطنين، وتحقيق التوازن بين الدخول والأسعار،والارتقاء بمستوى الخدمات. وعن التنمية الاقليمية والرؤية المستقبلية اوضحت الدراسة كيفية الحفاظ على الاراضى الزراعية، ومشروع الانطلاق من الوادى والدلتا الى الظهير الصحراوى ودفع مشروعات التنمية الزراعية "مشروع توشكى "وذلك للإستفادة من نحو مليون فدان صالحة للزراعة ، مع تخصيص ٦٠ ألف فدان للشباب وتوفير آلاف فرص العمل .

كما تناولت الدراسة اللامركزية واستراتيجية الاستثمار بما لها من دور هام فى النهوض بالمحليات ومواجهة مشكلات المواطنين داخل المحليات ، كما كان لمصر دورا فى لجنة الاستثمار التابعة لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية كعضو رسمى مشارك ، وذلك لتمتع مصر باستقرار سياسى واقتصادى ، كما احتلت موقع الصدارة فى قائمة الدول الاكثر صلاحا فى العالم .

كما أوضحت الدراسة عرض للخريطة الاستثمارية لمحافظتين بالوجه البحرى الغربية والقليوبية ، ومحافظتين بالوجه القبلى سوهاج وأسيوط . وعرضت الدراسة ما تم خلال النصف الأول من العام الاول للخطة الخمسية ٢٠٧-٢٠١٢ فيما التزمت به الحكومة بتنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس فكان معدل النمو الاقتصادى قد بلغ فى المتوسط نحو ٥,٥٪.

الجلسة الثالثة: استراتيجيات الاستثمار فى المشروعات الصغيرة

بدأ الجلسة أ.د.ابراهيم ريحان و طه محمد عبد المطلب ، بدراسة بعنون: "صندوق التنمية المحلية والاستثمار فى الشروعات الصغيرة" تناولا فيها آليات عمل صندوق التنمية المحلية الذى يعتمد عليه جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يتيحه من فرص اقراض ميسره وسريعه للراغبين من الافراد والمنظمات الأهلية لإقامة المشروعات التنموية . كما تناولت الدراسة السياسة الائتمانية للصندوق بما له من استراتيجية تختلف عن الأجهزة الإئتمانية المتعددة العاملة فى مجال الإقراض.

وقد بلغ اجمالى رأس مال الصندوق فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ نحو ٥٧٠٢ مليون جنيه توافرت له من مصادر متعددة.

وأوضحت الدراسة إنجازات صندوق التنمية المحلية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ ، فكانت نحو ٦٤ ألف مشروع بجملة ٣٤٠ مليون جنيه وجملة المستفيدين نحو ٧٨ ألف فرد ، وكان لمحافظة سوهاج النصيب الأكبر والمرتبة الأولى فى جملة المشروعات تليها المنوفيه ثم أسيوط والدقهلية والغربية ، وأقل المحافظات من حيث جملة المشروعات كانت المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود، كما كان لمحافظة سوهاج ايضا نصيب الأسد فى جملة القروض بنحو ٣٩ مليون جنيه تقريبا، تليها الغربية ثم الدقهلية فأسيوط . ومحافظة كفر الشيخ كان نصيبها نحو ١٥ مليون جينه ، فى ٢٠٠٥/٩/١.

كما أوضحت الدراسة دور الصندوق فى إنجاز البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية حتى يناير ٢٠٠٨ حيث بلغ عدد المشروعات نحو ٢٢ ألف مشروع بجملة استثمارية نحو ٧٠ مليون جنيه ، كما كان لمحافظة سوهاج المرتبة الاولى من حيث جملة الاستثمارات وكذا عدد المشروعات، والمنوفية ثم اسيوط والغربية

ومحافظة قنا فى المرتبة الخامسة ، وجاءت محافظات الحدود فى المرتبة الآخيرة من حيث عدد المشروعات وجملة الاستثمارات .

والدراسة الثانية بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوضع الراهن والرؤية المستقبلية" قدمها أ.د.اشرف كمال عباس ، إستعرضت الدراسة اقتراحاً بتقديم خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة فى مصر اعتمادا على تركز مختلف الانشطة الزراعية والخدمية ، ومايمكن تصديره من المحافظات طبقا لمؤشرات التنمية وكيف يمكن الاستفادة القصوى من الموارد والانشطة المتاحة فى مختلف المحافظات فى دعم الصناعات ، ذات التركيب العنقودى، وتطوير المزايا النسبية المتاحة للحصول على القدرات التنافسية.

الدراسة الثالثة قدمها أ. احمد عبده محمد سيد عضو مجلس الشعب ، بعنوان: " الصندوق الاجتماعى .. معوقات واقتراحات " استعرض فيها الاقتراض على هيئة سلع عينية وسداد ثمنها على اقساط بزيادة نسبة أرباح يراها البنك ، وكذا إقامة مشروعات تجارية وسداد قيمة السلع المتاجر فيها بنظام التقسيط بعد زيادة نسبة الربح ، وكما استعرضت الدراسة بعض شروط يتضمنها البنك شبه تعجيزية لكى يعطى القرض للمقترض فيها أن يكون لدى المقترض وديعة بالبنك وبعض الاقتراحات خاصة بالدراسة منها اعطاء فرصة للإقراض لموظفى الحكومة لاقامة مشروعات ، معاينة أى مشروع على الطبيعة قبل منح القرض والمتابعه بعد منح القروض ، تخفيف شروط البنك لاقراض القرض .

كما قدم د. عبد الرحيم مبارك هاشم الدراسة الرابعة، بعنوان: " التمويل متناهى الصغر فى مصر مع الاشارة الى تجربة البنوك التجارية والمنظمات التى لا تهدف الى الربح، تهدف الدراسة الى أهمية التمويل الصغير ومتناهى الصغر للمشروعات فهى قوى محركة للنمو الاقتصادى المستديم وأحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمل ، كما استعرضت الدراسه العرض والطلب على خدمات التمويل متناهى الصغر، ومستقبل البنوك الخاصة والعامه فى التمويل متناهى الصغر.

كما استعرضت الدراسة العوائق التى تحول دون مشاركة البنوك فى التمويل متناهى الصغر منها تشوه السوق، وعدم وجود خدمات كافية، وبعض الموانع القانونية للاقراض متناهى الصغر ، من حيث الشكل القانونى والضمانات المطلوبة والاجراءات الداخلية وتاريخ العميل والنظام القانونى ، من خلال عرض تجربة البنك الوطنى للتنمية فى مجال الاقتراض متناهى الصغر وأوضحت الدراسة ان مدى استعداد الفقراء لتحمل اسعار فائدة اعلى مقابل ما يحصلون من خدمات التمويل متناهى الصغر ، والفجوة بين الطلب على القروض والمعروض منها يمكن اغلاقها بزيادة مؤسسات التمويل التى تعمل فى هذا المجال.

الدراسة الخامسة قدمها د٠ م محمد فكرى حسين يوسف ، بعنوان: " المشروعات الصغيرة ومساهمات الانتاج الحربى" ، استعرض فيها كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية الصناعية والتكنولوجية وتنمية المجتمعات العمرانية ، واستعرضت الدراسة معوقات تنمية هذه المشروعات فى مصر بداية من المعوقات المالية والفنية والتسويقية والمؤسسية .

كما استعرضت الدراسة مساهمة وزارة الانتاج الحربى لاعادة تأهيل النسب واقامة مشروعات صغيرة من خلال توفير مقومات تدريبية واطار تدريبى لجميع المهن والتخصصات ونماذج للمشروعات الصغيرة فى المجالات الخدمية والانتاجية تصلح لسوق العمل، كما قدمت الدراسة تجارب ناجحة فيها تجربة الهند فى تنمية الصناعات الصغيرة وكذا تجربة دمياط بها من صناعات صغيرة وترتيبها التاسع على مستوى الجمهورية من حيث اقل عدد المتعطلين عن العمل فى عام ١٩٩٥ نسبة ٢٪ وهى اقل نسبة بطالة بين محافظات الجمهورية.

الدراسة السادسة قدمها د. عادل محمد محمد عبد الرحمن ، بعنوان: "الدور الحكومى فى تنمية الصناعات الصغيرة والتحديات والحلول" استعرض فيها الدور الذى تقوم به الصناعات الصغيرة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجربة النمور الاسيوية واهمية هذه الصناعات فى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانعكاس ذلك على مستوى معيشة الافراد ، كما استعرضت الدراسة المعايير الكمية والنوعية للصناعات الصغيرة وتوجهت الدراسة الى عدة توصيات منها الحرص على تنمية مراكز التدريب واعداد الحرفيين حرصا على عدم اندثار الصناعات الحرفية ، وتوفير الدعم المادى والفنى وأساليب التطوير من خلال توفير مصادر تمويل وقروض ميسرة وتوفير امكانيات التسويق الجماعى فى السوق المحلية، وتوفير تنظيم إعلامى منسق ، ودعم الاتحادات والمنظمات التى تنتج المشروعات الصغيرة من خلالها تكوين بنوك تعاونية وصناديق دعم خاصة تتولى تنظيم الهياكل التمويلية لهذه المشروعات ومساندة ما يتعرض منها لهذا ، مما يؤدى إلى اختلالات تمويلية او تعثر فى السيولة بالاضافة الى دورها فى مجال التصدير لمنتجاتها والاستيراد او الخدمات والات ومعدات العمل بها .

الجلسة الرابعة : إدارة الاستثمار فى المحليات

بدأت بدراسه بعنوان "عرض لتجربة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى انشاء قطاع مجمع خدمات الاستثمار" قدمها أ حسن فهمى محمد ، استعرضت الدراسة فكره هذا المجتمع والقرار الجمهورية رقم ٢٠٠٢ وقرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ لـ ٢٠٠٢ والتنفيذ المرحلى لخدمات الاستثمار من خلال مراحله الثلاث، المجمع الرئيسى فى القاهرة والانتقال اليه فى بداية عام ٢٠٠٥ ، واستعرضت الدراسة النظام الجغرافى الذى يخدم المجتمع فى محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح ويتبعهم نحو ٣٥٢٦ مشروع.وفرع مجمع

خدمات الاستثمار بمحافظة الاسماعيلية بقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤١٦٩٥ لسنة ٢٠٠٧ وفرع مجمع خدمات الاستثمار بمحافظة اسيوط بتاريخ ٢٠٠٦.

كما استعرضت الدراسة تقرير الاستثمار العالمى لسنة ٢٠٠٧ الذى اشير فيه الى تقدم مصر الى المركز الاول على مستوى القارة الافريقية والثانى على المستوى العربى من حيث جذب الاستثمارات المباشرة وتقدمت مصر ٣٥ مركز عن العام الاسبق لتصبح المركز الـ ٣٣ عالميا وفقا لمؤشر اداء الاستثمار الاجنبى المباشر.

واشار التقرير ايضا بالتحسن فى مناخ الاستثمار فى مصر لاسيما ما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية التى تم تنفيذها وتطوير النظم الضريبية وتوافر فرص الاستثمار، كما ان تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الى مصر بلغت نحو ١٠ مليارات دولار فى الفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠٠٦ .

كما استعرضت الدراسة صافى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧ بارتفاع من نحو ٥٠٩١٤ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ليصل الى نحو ٦,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى نحو ١١,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

والدراسة الثانية ، بعنوان : "دور مكاتب الاستثمار فى ترويج وتسهيل الاستثمار فى المحليات" قدمها أ على عبد الفتاح عرض فيها مقومات وفرص الاستثمار فى محافظة شمال سيناء السياحية بما تتمتع به المحافظة من ساحل قد يصل الى نحو ٢٠٠ كم من بور فؤاد غربا الى رفح شرق ، وكذا تتمتع المحافظة ايضا بالبيئة الصحراوية، ومقومات الاستثمار الزراعى بالمحافظة، والاستزراع السمكى ومجال الاستثمار فيه من حيث تصنيع المنتجات الزرعية .

كما استعرضت الدراسة مقومات الاستثمار الصناعى بالمحافظة من خلال منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء وبئر العبد والمنطقة الحرفية للصناعات الصغيرة بالمساعيد ، واستعرضت الدراسة مطالب عامة لدفع عجلة الاستثمار بالمحافظة وذلك بتمتع المشروعات الاستثمارية التى تقام بشمال سيناء بالاعفاء الضريبى والجمركى لمدة ٢٠ عاما اسوة بمناطق توشكى وجنوب مصر ، وتتحمل الدولة (وزارة الاسكان والمرافق) تكلفة البنية الاساسية للمناطق الصناعية داخل شمال سيناء كعنصر جذب الاستثمار ، خامات وموارد شمال سيناء المتنوعة وذلك بتحقيق مستلزمات المشروع القومى لتنمية شمال سيناء كجذب ٣ مليون فرد للمساهمة فى اعادة توزيع الخريطة السكانية بالوادى والدلتا على ارض شمال سيناء.

الدراسة الثالثة ، بعنوان : " ادارة الاستثمار بمحافظة القاهرة " قدمها اللواء نصر محمود نصر ، استعرضت التسيرات التى تمنحها محافظة القاهرة للمستثمر ، كان من أهمها تشكيل جهاز تنفيذى للاشراف

على مشروع توصيل الخدمات العمرانية، المنطقة الاستثمارية بالقطامية بموجب قرار محافظ القاهرة رقم ٨٨١ لسنة ٢٠٠٣ ، وتم انشاء وحدة تنفيذية في مواقع الاستثمار المطروحة بالقطامية وشق الثعبان لتذليل الصعاب والمشاكل التى تواجه المستثمرين فى الموقع، بالاضافة الى قيامها باعمال التمهيد للطرق التى تمكن المستثمرين من الوصول للاراضى المخصصة لهم ، وقد تم شراء معدات لذلك بنحو ١,٥ مليون جنيه ، وجارى العمل بها على أكمل وجه.

كما استعرضت الدراسة انجازات الاستثمار بمحافظة القاهرة الخاصة بمنطقة القطامية بطرح وتخصيص نحو ٧٨١ فدان لعدد من الانشطة بتكلفة نحو ٦ مليار جنيه ، وتوفر فرص عمل تصل الى نحو ٤٢ ألف فرصة عمل، أما منطقة جنوب مدينة نصر خصص نحو ١١٥ فدان للنشاط السكنى متكامل الخدمات ، وبتكلفة نحو ١,٢ مليار جنيه وتوفر نحو ٢٥ ألف فرصة عمل، تم تنفيذ نحو ٨٥٪ من المشروعات بالمنطقة.

وأوضحت الدراسة الاستثمار فى منطقة حكر ابو دومه بطرح ٧ فدان لاقامة مشروعات سياحية فندقية وادارية بتكلفة نحو ١,٢ مليار جنيه لتوفير فرص عمل نحو ألف فرصة عمل، وجارى الدراسات الخاصة بالانشاءات من خلال المستثمرين ، وفى النهاية مشروعات جراجات متعددة الطوابق تحت سطح الارض بتخصيص نحو ٢٧ فدان بتكلفة استثمارية نحو ٩٧٢ مليون جنيه وتوفر نحو ٧٥٠ فرصة عمل ؟.

والدراسة الرابعة، بعنوان، " **تعبئة الاستثمارات المحلية بنظام عقود الامتياز B.O.T**" قدمها د. محمود عثمان بعرض حتمية التنمية المحلية وضعف الموارد الاستثمارية المحلية ، استعرضت الدراسة التنمية المحلية فى مصر من حيث انها غير متوازنة فى توزيعها على مستوى اقاليم الدولة، كما انها تعمل على مستوى تقسيمات ادارية صغيرة ، ولديها مشكلات تعانى منها مثل سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية واختلال هيكل توزيع الاستثمارات لافتقاد الكثير من أسس التنمية المتمثلة فى البنية الاساسية والخدمات الاساسية ، استعرضت الدرسة اهمية عقد الامتياز بنظام ال B.O.T ومجالاته فى التنمية المحلية والاقليمية، وذلك بعرض المزايا التى تحققها الدولة من مشروعات B.O.T وأهم مايميز هذا النوع من الاستثمار هو قيام القطاع الخاص بتمويل مشروعات البنية الاساسية ، وتقليل الانفاق العام على كاهل الدولة وتقليل الاقتراض الحكومى ، وكذا استعراض عيوب المشروعات بنظام B.O.T والخبرة الدولية فى مجالات التنمية بهذا النظام .

كما استعرضت الدراسة نظام عقد امتياز المرفق العام B.O.T من حيث المفهوم والمبادىء والمرجعية التشريعية فى مصر ، واختتمت الدراسة باقتراح باصدار تشريع جديد متكامل ينظم عقد امتياز المرفق العام يتواكب مع ما بلغ فيه من تطورات ويكون قابل للتطبيق على المستوى القومى والمحلى والاقليمى ، وكذا اعداد

خريطة استثمارية اقليمية وتسويقها للمستثمر القادر على الخوض فى مشروعات البنية التحتية فى كافة اقاليم الدولة وكذا اعداد الكوادر الفنية فى كافة التخصصات للتعاقد وفق هذا النظام .

الدراسة الخامسة ، بعنوان: " دور التطوير المؤسسى والتنظيمى فى دعم نظم الادارة المعنية بالتطبيق على محافظة القاهرة " قدمها د. ياسر عبد الوهاب ابراهيم ، استعرض فيها التعرف على مدى العلاقة الارتباطية بين التطوير المؤسسى والتنظيمى ونظم الادارة المحلية ، ومعرفة ما اذا كانت هناك مزاودات دلالة احصائية فى اتجاهات العاملين نحو التطوير المؤسسى والتنظيمى لمجالاته المختلفة ، استعرضت الدراسة اهداف الادارة العلمية من سياسة التواجد اهدافها الديمقراطية والمشاركة التى تسعى الى تحقيقها ، وتقوية البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها فى العاصمة والاهداف الادارية التى تتلخص فى تحقيق الكفاءة الادارية والقضاء على البيروقراطية التى تتصف بها الادارة الحكومية وتقريب المستهلك من المنتج، والاهداف الاجتماعية التى تركز الادارة المحلية على ربط الادارة الحكومية بالقاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات والاولويات المجتمعية والمحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعية من خلال دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وادارته ورغبته فى المشاركة فى ادارة الشئون المحلية ضمن سياق الاطار العام للتنمية الشاملة ،وقدمت الدراسة عدة توصيات منها ان ضرورة اعادة النظر فى الاساليب والنظم والمبادئ الادارية التقليدية والبدء بتطبيق، وتنفيذ التطوير المؤسسى والتنظيمى بشكل واسع كأسلوب ادارى متطور يساعد الوحدات المحلية على التاقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية ، خاصة فى ظل الظروف والمستجدات واعتبار الادارة المحلية منهج عمل ، وضرورة ان تعمل هذه الوحدات على تذليل المشكلات والمعوقات التى تحول دون تبنى التطوير المؤسسى والتنظيمى .

والدراسة السادسة ، بعنوان :"مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى السياسات العامه المحلية ومحدداتها" قدمتها أ. هويدا ابو الغيط استعرضت فيها التعرف على عناصر الحركة واثارها فى رفع مستوى كفاءة وفاعلية الاجهزة المحلية وكيفية تحقيق درجة عالية من التنمية المستدامه على المستوى المحلى ، والتعرف على دور المجتمع المدنى الحالى فى التأثير على السياسات العامة المحلية .

كما استعرضت الدراسة المشكلات التى تعانى منها الجمعيات الأهلية المحلية وكيف تؤدى هذه الجمعيات درجة مشاركة فى التنمية المحلية، وتأثيرها على السياسات العامة المحلية، واستعرضت الاليات المختلفة التى تساعد على المشاركة الفعالة للمجتمع المدنى فى التأثير على السياسات العامة المحلية ، كما استعرضت الدراسة عده من التوصيات كان اهمها:

-إزالة العقبات الإدارية والقانونية والإدارية التى تعوق إنشاء الجمعيات وتحد من فاعليتها كشريك فى صنع السياسات العامة

- الإتقان من تداول السلطة فى المناصب القيادية بالمجمعيات الأهلية

- اعتماد سياسات وآليات تقوى وتمكن الجمعيات الاهلية من المشاركة فى صنع السياسات العامه المحلية وذلك لقرب هذه الجمعيات من الناس واعمالهم بالظروف والخصائص البيئية والمجتمعية بالوحدات المحلية التى فيها انشاء قاعدة بيانات لهذه الجمعيات الاهلية على مستوى كل محافظه وتشكل تحالفات نوعية للجمعيات وتكليف بعض الجمعيات بالقيام بدور المنظمة الوسيطة وتهيئة المناخ القانونى لألزم القيادات المحلية من التنفيذية بدعوه الجمعيات الاهلية للمشورة قبل اعتماد الخطط والسياسات المحلية .

الجلسة الخامسة : مشاكل ومعوقات الاستثمار فى المحليات

بدأت الجلسة بالدراسة الأولى ، بعنوان: "التنمية المحلية .. مسيرة عاجزة .. بدون مشاركة مجتمعية" قدمها أ.د. حسن حسن، حيث اقترح فيها بعض الأساليب المبتكرة لتمويل مشروعات التنمية المحلية المساندة والمشاركة المجتمعية للمواطنين على مستوى كل محافظة فى مصر، وذلك من خلال الدروس المستفادة من الخبرة الدولية والمحلية بما يحقق دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى والمحلى، بما يحقق تحسين مناخ الاستثمار وتوفير مصادر تمويلية جديدة وتنمية الوعى المالى والاستثمارى على المستوى المحلى وتنمية وتنشيط معاملات سوق المال داخل مختلف محافظات مصر .

استعرضت الدراسة قضية الاستثمار والتنمية المحلية فى مصر ، مصادر تمويل خطط ومشروعات التنمية المحلية التى يتم تحويل نحو ٧٦,٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات من مصادر حكومية (الخزانة العامه وبنك الاستثمار القومى) ، ويتم تحويل نحو ١٥٪ من مصادر اجنبية شملة القروض والمنح والهيئات وباقى الاستثمارات من موارد ذاتية ، واستعرضت الدراسة الخبرة الدولية فى امكانية اصدار سندات ، منها سندات، الادخار وسندات الخزانة العامة وسندات الهيئات العامة ، وطرح هذه السندات فى الاسواق المالية للاكتتاب وفق البديلين : الاكتتاب المحدود على مستوى المحافظة بهدف توفير التمويل المطلوب دون الاعتماد على الموازنة العامة للدولة أو على الاقتراض المصرفى ، الاكتتاب العام حيث يتم اصدار وطرح السندات للجمهور للاكتتاب العام للجمهور على المستوى القومى .

اختتمت الدراسة بتقديم ارتكاز يتم من خلاله سير التنمية المحلية بنجاح، منها تحفيز وتفعيل دور المشاركة المجتمعية فى تمويل وإدارة بعض مشروعات التنمية المحلية، وتحفيز الادخار والاستثمار المحلى بانشاء بعض شركات كبرى محلية ومنحها الاعفاءات والمزايا الضريبية والمالية، بما يؤمن نجاحها فى دفع مسيرة التنمية المحلية فى مجال الانتاج والخدمات بعوائد مجزية ، وتنمية الوعى الادخارى والاستثمارى المحلى بفتح فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومى والمحلى والفردى.

الدراسة الثانية ، بعنوان: " إطار بقاء طاقة الانتاج القصوى لتحسين الصحة : كهدف للتنمية المحلية" قدمها د. محمد ابو السعود باستعراض مفهوم تطوير القدرة الاستيعابية فهو محور اهتمام العديد من الدول النامية، التى تسعى الى رفع مستوى اداء الرعاية الصحية كأحد اهداف التنمية الاقتصادية وكذا أهم ركائز هذه القدرة.

استعرضت الدراسة أهداف قطاع الصحة والمتمثلة فى تطوير البنية الاساسية لهذا القطاع ، واستدامة تقديم الرعاية الصحية بشكل متطور وجيد وتفادى المشكلات التى قد تنشأ عند تقديم الرعاية الصحية .

والدراسة الثالثة ، بعنوان: " دراسة تحليلية لتقدير فجوة النمو الاقتصادى فى مصر ٢٠٠٧-٢٠١٧" قدمها د.عزت قناوى باستعراض الفرق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادى هو ظاهرة طبيعية تحدث بسبب الزيادة فى كميات عناصر الانتاج أو الزيادة فى انتاجيتها بسبب التقدم الفنى ، اما التنمية الاقتصادية فهى لا تتضمن فقط نمو الناتج القومى بسبب كمية وانتاجية عناصر الانتاج، وانما ايضا بسبب التغيرات فى هيكل النشاط الانتاجى ، وعادة ماتؤدى هذه التغيرات الهيكلية الى نمو الناتج المحلى الاجمالى.

كما استعرضت الدراسة عملية التنمية الاقتصادية بانها متواصلة فى حين ان النمو الاقتصادى يتوقف على حد معين وعادة ما يكون نموا طبيعيا غير مقصود ، ولإحداث التنمية الاقتصادية يجب توفير حد أدنى من الاستثمارات، وهذه الاستثمارات عبارة عن حجم الدفعه القوية للانطلاق الاقتصادى من مراحل السكون الى مراحل النمو الذاتى.

كما استعرضت الدراسه الوضع الراهن لاهم المتغيرات الاقتصادية التى اثرت على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) والتنبؤ بكل من الاستثمارت المطلوبة لتحقيق معدل نمو مناسب فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ، الادخار المحلى الاجمالى ، والتنبؤ بمعدل رأس المال القومى على الناتج المحلى الاجمالى ، التنبؤ بحجم الفجوة، فى الموارد المحلية الاجمالية للوصول الى معدل نمو مستهدف فى مصر حتى عام ٢٠١٧ ، التنبؤ بحجم الصادرات والواردات الكلية والتنبؤ بحجم الفجوة فى التجارة الخارجية.

أظهرت الدراسة عده نتائج منها ان الوضع الراهن لاهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل النمو الاقتصادى فى مصر بالاسعار الثابته ، إن كلا من الناتج المحلى الاجمالى ، الادخار المحلى الاجمالى ، الاستثمار المحلى، رأس المال القومى، الصادرات القومية ، الواردات القومية قد أخذ اتجاها عام متزيدا بمعدل سنوى معنوى احصائيا خلال (١٩٩٠-٢٠٠٦) ، ومن المتوقع خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) زيادة متوسط حجم هذه المتغيرات.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام السياسات الاقتصادية للعمل على تطبيق السياسات والاجراءات الاقتصادية التى يمكن خلالها تقليل هذه الفجوة بشكل كبير، والوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية الاقتصادية من خلال العمل على تطبيق السياسات والاجراءات التى تساعد على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى لتقليل فجوة التجارة الخارجية ، ولتقليل فجوة الموارد المحلية لابد من التركيز على السياسات التى تساهم فى رفع معدل الادخار المحلى الاجمالى بكافة انواعه عن طريق تشجيع الادخار المحلى وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة من خلال رفع سعر الفائدة مما يؤدى الى تقليل الاستهلاك وتشجيع الميل الحدى للادخار وزيادة انتاجية رأس المال من خلال فعالية استخدام الموارد المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات الاكثر انتاجية والاكثر كفاءة لتقليل فجوة الموارد المحلية وبالتالى زيادة الاعتماد على الموارد المحلية ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادى المصرى.

والدراسة الرابعة، بعنوان: "محور المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار فى المحليات" قدمها اللواء محمد فتحى الشهاوى، استعرض فيها الاستثمار الصناعى الذى يعتمد على الخامات التعدينية التى تزجر بها ارض محافظة الوادى الجديد التى تتعدى كميتها نحو ١٠٠ مليار جنيه ، كما يعتمد الاستثمار على المحاصيل الزراعية فى المحافظة وكذا الاستثمار السياحى فتنفرد المحافظة بأنواع مختلفة من السياحات منها العلاجية والبيئية وسياحة السفارى والدواليات والسياحة الثقافية ، حيث تحتوى المحافظة على العديد من المواقع الاثرية بمناطق المحافظة المختلفة.

واستعرضت الدراسة الاستثمار الخدمى فى العقار والمولات التجارية داخل المحافظة بالمناطق المتميزة والممتعه ، والاستثمار الزراعى من حيث المساحة الزراعية والموقع نحو ٣٤ ألاف فدان تملكها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة ، والاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى فهو يؤدى الى دورا هاما وحيويا فى تحقيق التنمية الزراعية التى تمثل منتجاته من لحوم الماشية والدواجن والبيض والالبان فهى أهم المنتجات الغذائية لسكان محافظة الوادى الجديد.

الدراسة الخامسة بعنوان: " المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار فى المحليات" قدمها د. وهبى عبد الله ابراهيم بعرض الاستثمار على المستوى القومى بما حدده السيد رئيس الجمهورية بقراره رقم (٢٣١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وزارة الاستثمار.

استعرضت الدراسة متطلبات دفع الاستثمار على المستوى القوى من خلال التطوير الادارى فى كافة وزارات وهيئات الدولة من خلال برامج جديدة وسريعة للاصلاح الادارى ، واعادة النظر فى مستوى الحذر من

الهاجس الامنى لمواقع المشروعات ونوعيتها خاصة فى المناطق النائية مثل بحيرة ناصر وحلايب وشلاتين وشمال وجنوب سيناء بما لايخل بالامن القومى وبالتوازى مع الأمن الاقتصادى لمصر.

كما استعرضت الدراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار على المستوى القومى فيما يخص عدم المعرفة وعدم الايضاح بتطبيق اتفاقية الجات التى تحولت الى منظمة التجارة الدولية WTO.

وكذا عدم قيام وزارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار بالإعلام الاستثمارى والاقتصادى عن آليات تفاعل رجال الاعمال فى مصر مع اتفاقية الكوميسا واتفاقية الشراكة العربية ، عدم الترويج لأهمية الاستثمار الخاص فى قطاع مصايد البحر لتدنى حصيلة الانتاج السمكى فى مصر ، خاصة بعد الغاء شركة المصايد البحرية الشمالية وشركة المصايد الجنوبية وهى شركات قطاع عام .

أما المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار على مستوى المحليات فاستعرضتها الدراسة بعرض دور الأقاليم التخطيطية السبع التى تضم محافظات الجمهورية، بما يحقق التكامل بين محافظات كل اقليم لتجنب العمل لجزر منعزله.

وكذا ايجاد الدور لمهام جديدة لكل من بنوك التعمير والاسكان والبنوك العقارية المصرية العربية فى المحافظات، وعدم وجود اتجاه ورابطة مركزية تشمل اتحادات المناطق الصناعية للتنسيق المشترك فى نوعية الصناعات فى كل منطقة لتنوع المنتج ولخدمات الصناعات الوسيطة والمغذية.

واختتم المؤتمر د. محمد ابراهيم حجازى بدراسة بعنوان :"مشاكل ومعوقات الاستثمار فى المحليات" فالاستثمار يلعب دور رئيسى فى تحديد الأبعاد القطاعية والمكانية ومواجهة الاختلالات القائمة وتنمية الموارد البشرية.

استعرضت الدراسة مشاكل ومعوقات واجهة الاستثمار فى المحليات منها:

- انخفاض قدرة جهاز البناء والتعمير على إستيعاب الاحتياجات الاستثمارية للافراد
- قلة عدد المستثمرين المحليين.
- عدم وجود اهداف تنموية من خلال خطط فقيرة وطويلة المدى.
- غياب سياسات الادخار والاستثمار.
- انخفاض الحث الاستثمارى للمستثمرين المحليين والمخاطرة لديهم
- عدم وجود تنسيق بين سياسات الادخار والاستثمار وسياسات الانتاج والتنمية.
- الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد المصرى ، فضلا عن الاختلال فى سوق العمل.

أما عن المشاكل والمعوقات التى واجهت الاستثمار فى محافظة الوادى الجديدة ،ارتفاع الاعتمادات المالية المتاحة المخصصة لها خلال عام ٢٠٠٢ ثم اتجهت الى الانخفاض حتى عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٥ والنسبة متذبذبة وفى المتوسط نحو ٣٣٪ اى أن الوادى الجديد لايحصل الا على ثلث الاستثمارات ، كما وصلت

الاعتمادات فى قطاع التعليم الى نحو ٤٢٪ وقطاع الصحة فى ارتفاع للاهتمام بالقطاع بشكل كافى وقطاع المرافق العامة والبنية الاساسية نحو ٣٧٪ لذا فيجب الاهتمام بهذا القطاع.

توصل المؤتمر الى مجموعة من المقترحات والتوصيات الهامة؛ يمكن رصدها حسب كل جلسة على النحو التالي:

الجلسة الأولى: استراتيجيات الاستثمار في المحافظات

أولاً: تحديد رؤية استراتيجية واضحة ومحددة لدى المسئولين في المحليات عن أهمية تطوير المحليات، ومن منظور ربط التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية الشاملة؛ عن طريق:

١- تفعيل التزاوج الفكري والعملي بين الخبرات الأكاديمية والخبرات العملية لرجال الأعمال في رسم استراتيجيات تمتاز بسلامة المنهج.

٢- وجود معايير عملية؛ لتقييم صحة دراسات الجدوى للمشروعات المقترحة للاستثمار فى المحليات.

٣- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ من خلال المشاركة بالعمل أو رأس المال أو كليهما في مشروعات التنمية المحلية

ثانياً : مواصلة تبسيط اجراءات الاستثمار والتيسير على المستثمرين؛ من خلال ميكنة السجل التجارى لفروع مجمع الاستثمار بالمحافظات وتبسيط إجراءات افتتاح فروع للشركات الأجنبية ووضع قواعد نشاط التخصيص للرد على استفسارات المستثمرين عن خدمات هيئة الاستثمار إنشاء call center وإصدار تراخيص مؤقتة للشركات والمنشآت المقامة بالمناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية.

ثالثاً: العودة إلى الدور الذي كانت تقوم به وزارة السكان تحت مسمى "وزارة التخطيط الديموجرافى" وتحديد أهداف عملها ، والعمل على تحقيقها ؛ من خلال رسم سياسات التوزيع السكانى والتخطيط العمرانى وتعمير صعيد مصر وسيناء.

رابعاً: الاهتمام بالحملات الإعلامية وورش العمل لتدريب الشباب على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة.

الجلسة الثانية: الخريطة الاستثمارية فى المحليات

خامساً: تحديث خرائط الأراضي المطروحة للاستثمار وخاصةً في صعيد مصر وسيناء في إطار المزايا التنافسية لكل مدينة والكشف عن الفرص التي يجب اقتناصها والمخاطر التي من الواجب تلافيها؛ من خلال التخطيط الاستراتيجي الفعال.

سادساً: التوسع فى اللامركزية لمحافظات مصر وخاصة جنوب مصر وتفعيل مبادرة اللامركزية المطروحة من قِبل وزارة التنمية المحلية.

سابعاً: استحداث محافظة جديدة تحت مسمى " محافظة وسط سيناء " لاختلاف مواردها التعدينيه مقارنة بشمال وجنوب سيناء الزراعية وذلك بنقل موقع جهاز تعمير سيناء اليها (ولتكن فى مدينة نخل مثلا) وكذلك

جميع الاجهزة المعينة حاليا بتنمية وسط سيناء فى اطار هيكل تنظيمى موحد كنواه مرحلية لانشاء محافظة وسط سيناء.

ثامناً: الاهتمام بممرات التعمير مثل: توشكى وترعة السلام وغيرها ، ومحاولة استكمالها والانتهاء من إنشائها وذلك لجني ثمارها على المستوى القومي وتكون بمثابة الدافع لأعمال تعميرية جديدة في لإطار ربط التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

الجلسة الثالثة: استراتيجيات الاستثمار في المشروعات الصغيرة

تاسعاً: فيما يتعلق بالمشروع القومي لتنمية سيناء :

١- التأكيد على أهمية الاستثمار فى شمال سيناء وذلك لتحقيق التنمية فى محافظة تم استردادها منذ ٢٨ عاما ولا يوجد فيها حتى الآن سوى مصنع واحد للأسمنت.

٢- التركيز على التجمعات البدوية فى وسط سيناء والتى لاتنال أى قدر من التنمية وغير موجودة على خريطة التنمية .

٣- العمل على تفعيل التغيير فى ثقافة المجتمع؛ عن طريق حملات التوعية سواء بالإذاعة أو التليفزيون وعن طريق الإعلام بجميع وسائله.

عاشراً: تنمية المشروعات المتوسطة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال الدعم المالي. علي أن تكون القروض بأسعار فائدة تجارية وذلك لضمان استدامتها وتدويرها للعديد من المشروعات ولكن بشروط ميسرة جداً من ناحية والدعم الفني: مع ضرورة التفرقة بين خدمات التشغيل Operational والخدمات الاستراتيجية Strategic ويتم تقديم تلك الخدمات من خلال إنشاء مراكز تنمية الأعمال Business Development Centers.

حادي عشر: ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال Incubators؛ تدعم وترعى المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لهم الموارد الكافية والأصول لتحقيق طموحاتهم وتنفيذ أفكارهم.

ثاني عشر: دعم الاقتصاد غير الرسمي؛ من خلال جذبه إلى دائرة الشرعية والاقتصاد المنظم؛ عن طريق: إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، وتبسيط إجراءات للتأسيس والترخيص، إنشاء وحدة الشباك الواحد one Stop Shop للتعامل مع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة لتسهيل عمليات ترخيص وتسجيل تلك المنشآت.

ثالث عشر: ضرورة زيادة الوعى المصرفى في مؤسسات التمويل متناهى الصغر لدى الفقراء، وتعريف تلك المؤسسات بما يمكن تحقيقه من أرباح مجزية، ومن ثم فإن الفجوة بين الطلب على القروض والمعروض منها يمكن إغلاقها بزيادة مؤسسات التمويل التى تعمل فى هذا المجال.

رابع عشر: توفير قاعدة معلومات تخدم المشروعات الصغيرة كدراسات السوق واحتياجات وأذواق المستهلكين وتطويرها وأساليب ومجالات الاستثمار فيها ومناخ المنافسة والأنشطة المثيلة أو المتجانسة والمكملة مع تقديم المشورة الفنية ودراسات الجدوى اللازمة لها والتوسعات المتاحة فيها واحتياجات المزيد منها.

خامس عشر: دعم الاتحادات والمنظمات التى تتجمع المشروعات الصغيرة من خلالها مع التأكيد على الدور الإيجابى لهذه المنظمات والاتحادات في معالجة الآثار السلبية لتفتيت الملكية خاصة في المجالات الزراعية والحرفية وأهمية التعاون والتكامل المشترك فيما بينها.

سادس عشر: تكوين بنوك تعاونية وصناديق دعم خاصة تتولى تنظيم الهياكل التمويلية لهذه المشروعات ومساندة ما يتعرض منها لهزات أو إختلالات تمويلية أو تعثر في السيولة بالإضافة إلى دورها في مجال التصدير لمنتجاتها والاستيراد لخاماتها وآلات ومعدات العمل بها.

الجلسة الرابعة: إدارة الاستثمار في المحليات

سابع عشر: إصدار تشريع جديد متكامل ينظم عقد امتياز المرفق العام يتواكب مع ما بلغ فيه من تطورات ويكون قابل للتطبيق على المستوى القومي والمحلي والإقليمي.

ثامن عشر: ضرورة الاهتمام بالتطوير المؤسسي والتنظيمي في المحليات .

تاسع عشر: إزالة العقبات القانونية والإدارية التى تعوق إنشاء الجمعيات وتحد من فعاليتها كشريك فى صنع السياسات العامة ، وذلك من خلال تعديل القانون رقم(٨٤) لعام ٢٠٠٢ لإلغاء نظام القيد بالجهة الإدارية المختصة والاكتفاء بنشر ملخص النظام الأساسى للجمعية بالوقائع المصرية.

عشرون: تقنين مبدأ تداول السلطة فى المناصب القيادية بالجمعيات الأهلية وذلك بالنص صراحة فى القانون بما يمنع شخصنة الجمعية .

حادي وعشرون: اعتماد سياسات وآليات تقوى وتمكن الجمعيات الأهلية من المشاركة فى صنع السياسات العامة المحلية.

الجلسة الخامسة: مشاكل ومعوقات الاستثمار فى المحليات والتوجهات الاستراتيجية للاستثمار

ثانى وعشرون: العمل على تطبيق السياسات والإجراءات التى تساعد على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى، وذلك من خلال:

أ- تقليل فجوة التجارة الخارجية عن طريق: التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للسلع للوصول إلى الأسواق الخارجية، وتقليل الواردات إلى أقل حدٍ ممكن.

ب- تقليل فجوة الموارد المحلية من خلال التركيز على السياسات التي تساهم في رفع معدل الادخار المحلى الإجمالي.

ثالث وعشرون: الاتجاه إلى تمويل المشروعات المحلية؛ من خلال سندات تطرح للاكتتاب العام من خلال البورصة المصرية.

رابع وعشرون: ضرورة العمل على تعبئة الموارد المحلية في المحافظات ؛ اعتماداً على ما تتمتع به كل محافظة من ميزات نسبية وتنافسية وتفعيل المشاركة الشعبية ومن خلال تعميق اللامركزية بحيث يزداد تدريجياً الاعتماد على الموارد الذاتية للمحليات وتقليل الاعتماد على سد العجز في الموارد المحلية من خلال الحكومة المركزية حيث تصل نسبة العجز في المتوسط ٨٠ ٪ من الحكومة المركزية.

خامس وعشرون: ضرورة التحول تدريجياً من الدعم العيني إلى الدعم النقدي خلال عشر سنوات.

وفى الختام اتفق المؤتمرون على ما يلى :.

١- وضع مخطط استراتيجى للتنمية البشرية لمساندة وتدعيم وتحقيق مشروع مستهدفات التنمية فى سيناء بالتعاون بين أكاديميه السادات للعلوم الادارية ومركز الدعم العلمى بجامعة قناة السويس.

٢- عقد مؤتمر المحليات السنوى فى مقر فروع أكاديمية السادات بمحافظات مصر المختلفة

٣- اقامة مؤتمر يناقش كيفية تحقيق النهضة فى المجتمع المصرى من خلال محاور التنمية المستدامة.